الدكتور عبد الهادي الفضلي

دِراسات في الفِعل

دار القلم
بيروت - لبنان

دراسات في الفعل

الدكتور عبد الهادي الفضلي

دراسات في الفعل

دار القلم
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٠٢ ب٠ هـ ١٩٨٢ ب٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعـد :

فان أهمية الفعل نحويا تأتي من دخولـه عصرا مقوما في تكوين الجملة الفعلية ، وكذلك الجملة الاسمية في بعض اشكالها التركيبية .

ولهذه الاهمية رأيت ان ألقي شيئا من الضوء على حقيقة الفعل وبعض أحواله وأحكامه من خلال دراسـة نحوية حاولت وسع الطاقة ألا تخرج عن اطـار المنهج العلمي ، وأن تستفيد من تجارب الدراسات الاخرى غير النحوية التي تعاملت مع المفاهيم النحوية بشكل او بآخر كالدراسات الاصولية والدراسات اللغوية والدراسـات البلاغية .

وتمثلت هذه الدراسة النحويـة في الموضوعـات التالية :

تعريف الفعل

دلالة الفعل

اشتقاق الفعل

تقسيم الفعل

بناء الفعل

اسناد الفعل

وهي ـ في واقعها ـ محاولة متواضعة لاضافة تجربه اخرى الى تجارب السابقين • أرجو أن أكون قد وفقت فيها ، كما أرجو أن أستفيد من ملاحظات المعنيين ونقدهم البناء بما يرفع من مستوى هذه المحاولة الى ما هو أفضل ، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية •

عبد الهادي الفضلي

تعريف الفعل

عرف الفعل في كتب النحو بأكثر من تعريف ، وانتهجت في تعريفه اكثر من طريقة .

وبغية أن ننتهي الى نتيجة مقبولة في التعريف تلتقي وطبيعة الفعل باعتباره مفهوما نحويا لا بد من عرض المهم من التعاريف واستعراض الطرق التي اتبعها النحاة في وضع تلكم التعاريف .

أما الطرق التي اتبعها النحويون في تعريف الفعل فهي :

١ ــ التعريف بالمثال .

٢ ــ التعريف من خلال القسمة .

٣ ــ التعريف بالحد .

٤ ــ التعريف بالعلامة .

وأقدم تعريف للفعل وصل الينا هو تعريف سيبويه في الكتاب ، وقد اعتمد فيه طريقة التعريف بالمثال ، قال في أول كتابه :

«وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .

فأما بناء ما مضى :فذهب وسمع ومكث وحمد .

وأما بناء ما لم يقع فانه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا :

يَقتل ويَذهب ويَضرب ويُقتل ويُضرب .

وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت .

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء، ولها أبنية كثيرة ــ ستبين ان شاء الله .

والاحداث نحو : الضرب والقتل والحمد» .

ويعني سيبويه بكلمة (أمثلة) ــ هنا ــ (أبنية) وبكلمة (أحداث الاسماء) : (المصادر) .

وهو بهذا يشير الى اشتقاق الفعل من المصدر ، وهو الرأي البصري المعروف .

ومن خلال تقسيم سيبويه للفعل وفق الازمنة عرف كل قسم منه بالمثال ــ كما ترى •

وطريقة التعريف بالمثال هي الطريقة البـــدائية أو الاولى التي تسلك في بدايات تدوين العلوم غالبا ثــم تتطور بعد ذلك الى اتباع طرق اخرى أدق وأشمــل في معطياتها ومحتوياتها •

وممن حذا حذو سيبويه في اعتماده طريقة التعريف بالمثال ابو بكر الزبيدي (ــ ٣٧٩ هـ) في كتابه (الواضح) فقد جاء في أوله : « اعلم : أن جميع الكلم ينقســم على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف جـــاء لمعنى ، فالاســم والفعل قولك : ضرب وخرج وانطلق ، ويضرب ويخرج، واضرب واسمع ، وما أشبه هذا » •

وواضح الزبيدي صدى مختصر لكتاب سيبويه الا قليلا ، ولعل تلمذة الزبيدي على كتاب سيبويه جعلتـــه ينحو في كتابه منحى سيبويه •

وفي القرن الثاني الذي عاشـــه سيبويه وعلى يد الكسائي النحوي (ــ ١٨٩ هـ) المعاصر لسيبويــه نلمس تطورا في طريقة تعريف الفعل ، فقد عرفه بطريقة الحــد الناقص ، كما جاء ذلك في (الصـــاحبي ص ٨٥) قال : « قال الكسائي : الفعل ما دل على زمان » •

وتعريف الكسائي — كما تراه — يقتصر في تحديد الفعل بتخصيصه بالدلالة على الزمن فقط ، ومن هنا يعتبر حدا ناقصا .

وكما وجدنا من حذا حذو سيبويه من نحاة القرن الرابع في تعريفه الفعل بالمثال ، نجد أيضا في نحاة القرن الرابع من نحا نحو الكسائي في تعريفه الفعل بدلالته على الزمن ، وذلكم هو ابن كيسان المتوفى سنة ٣٢٠هـ ، فقد حكى عنه قوله بأن : « الفعل ما كان مذكورا لأحد الزمانين ، اما ماض او مستقبل والحد بينهما » (١) .

وفي بداية القرن الرابع الهجري نقف على تطور آخر لتعريف الفعل يتم على يد أبي بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، فقد جاء في موجزه : « والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه وما أموت به » (١) .

وابن السراج بهذا التعريف يدخل فكر الاسناد في تحديد الفعل ، فتعبيره عن الفعل بـ (ماكان خبرا) يعني به ما وقع مسندا . كما انه يعني بقوله (لايجوز ان يخبر عنه) أنه لا يصح أن يقع مسندا اليه .

ونجد صدى هذا التعريف لدى بعض نحاة القرن

---

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ .
(٢) سورة ص آية ٢٧

السابع الهجري أمثال : ابن مالـــك (ـ ٦٧٢ هـ) وابنه بدر الدين (ـ ٦٨٦هـ) .

فابن مالك يقول في تسهيله : « والفعل كلمة تسنـــد أبدا قابلة لعلامة فرعية المسند اليه » ويقول في شـــرحه : « ثم الكلمة ان لم تكن ركن الاسناد فهـــي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل » .

وابن مالك بشرحه هذا يستخدم طريقة التعريف من خلال القسمة العقلية الحاصرة لدورانها بـــين الاثبـات والنفي .

وقال ابن الناظم في شرحه على الالفيـــة : « وهي (الكلمة) على ثلاثة أقسام : اسم وفعـــل وحرف ، لأن الكلمة اما أن يصح أن تكون ركنا للاسناد او لا ، الثاني الحرف ، والاول اما أن يصح أن يسند اليه او لا ، الثاني الفعل ، والاول الاسم » .

ويتردد صدى هذا التعريف الاسنادي لـــدى أحد نحاة القرن التاسع الهجري وباستخدام طريقة التعريف من خلال القسمة أيضا ، وذلكم النحـــوي هو أبو الحسن الاشموني المتوفى حدود ٩٠٠ هـ ، فقد ورد في شرحـــه على الالفية قوله : « ان الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد

أولا ، الثاني الحرف ، والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف ، الاول الاسم والثاني الفعل » .

وفي القرن الرابع الهجري نقف على تعريف للفعل يأخذ سمة التعريف المنطقي طريقة ومحتوى ، وهو مانستطيع أن نطلق عليه اسم التعريف بالدلالة على الحدث والزمان ، كما نستطيع أن نختصر الاسم فنطلق عليه اسم التعريف بالدلالة في مقابل التعريف بالاسناد .

ومن أقدم من أدخل هذا التعريف في الدراسة النحوية ابو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ، فقد جاء في ايضاحه ص ٥٢ قوله : «الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم » .

ويتطور هذا التعريف في صوغ عبارته — وفي القرن نفسه — على يدي النحوي المنطقي ابي علي الفارسي (— ٣٧٧هـ) الى تعبير دقيق علميا ، فقد حكي عنه أنه قال: « حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل » [١] .

وقد أصبح هذا التعريف وبهذه الصيغة الدقيقة من

---

(١) اقسام الكلام العربي ٦٩ .

النعبير التعريف المشتهر والمسيطر على اجواء الدراسات النحوية حتى يومنا هذا •

فقد تبناه جل النحاة على مر القرون من الرابع حتى هذا القرن • ففي القرن السادس الهجري تبناه أمثال: الزمخشري (ـ ٥٣٨ هـ) وابن الخشاب (ـ ٥٦٧ هـ) وفي القرن السابع امثال الشلوبيني ٦٤٥ هـ وابن الحاجب ٦٤٦ هـ والارديلي (ـ ٦٤٧ هـ) وابن عصفور (ـ٦٦٩هـ) •

وفي القرن الثامن الهجري أمثال : ابن هشام (ـ ٧٦١هـ) في شرح شذور الذهب والجامع الصغير ، وابن عقيل (ـ ٧٦٩ هـ) في شرح الالفية •

وفي القرن التاسع الهجري أمثال : الجامي (ـ ٨٩٨ هـ) في كتابه الفوائد الضيائية •

وفي القرن العاشر أمثال : جلال الدين السيوطي (ـ ٩١١ هـ) في همع الهوامع ، والفاكهي (ـ ٩٧٢ هـ) في شرح قطر الندى •

وفي القرن الحادي عشر أمثال : بهاء الدين العاملي (ـ ١٠٣١ هـ) في الصمدية •

وفي القرن الثالث عشر امثال : الاهدل(ـ١٢٩٨هـ)

وفي القرن الرابع عشر أمثال : دحلان (١٣٠٤ هـ) وعباس حسن صاحب النحو الوافي ، ومصطفى الغلاييني مؤلف جامع الدروس العربية ، وغيرهم •

واذا حاولنا معرفة جذور هذا التعريف فاننا ـ وبلا شك ـ نجدها تمتد الى المنطق الصوري أو الارسطي، ففي اخريات القرن الثالث الهجري قام اسحاق بن حنين العبادي المتوفى سنة ٢٩٨ هـ بترجمة كتاب ارسطو في المنطق الموسوم بـ (باري ارمانياس) ومعناه (العبارة)، جاء في فهرست ابن النديم ص ٣٤٨ : « الكلام على باري ارميناس : نقل حنين الى السرياني واسحاق الى العربي النص » .

وقام معاصر الزجاجي ومواطنه ابو نصر الفارابي المتوفى سنة (ـ ٣٣٩ هـ) بشرح ما ترجمه اسحاق بن حنين من منطق ارسطو في العبارة ثم أوجزه بكتاب آخر ورد فيه ما يلي : « فالالفاظ الدالة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: اسم وكلمة وأداة .

فالاسم : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى .

والكلمة : لفظ مفرد دال على معنى يمكن أن يفهم بنفسه وحده ويدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى .

والزمان المحصل هو المحدود بالماضي والحاضر المستقبل .

والاداة : لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون ان يقترن بأسم او كلمة ، مثل : من وعلى وما أشبه ذلك » [1] .

وهذا يعني وبسبب التبادل بين العلوم واختيار الافضل في رأي العالم المختار نقل مفهوم وتعريف الكلمة المنطقية ـ التي تعني الفعل ـ الى الفعل النحوي ، ثم صيغ بالعبارة التي حكيت عن ابي علي الفارسي النحوي المنطقي .

وكما استعملت طريقة القسمة في التعريف الاسنادي استعملت الطريقة نفسها في التعريف الدلالي ، وممن استخدمها ابن عقيل في شرحه على الالفية ، قال : « وهي (الكلمة) اما اسم واما فعل واما حرف لانها ان دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم ، وان اقترن بزمان فهي الفعل ، وان لم تدل على معنى في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف » .

أما التعريف بالعلامة فمن أقدم من وقفنا عليه ممن اتبع طريقة التعريف بالعلامة هو ابو الفتح ابن جني (ـ ٣٩٢ هـ) من نحاة القرن الرابع الهجري ، وذلك في كتابه التعليمي المشهور (اللمع) ، فقد قال فيه :« والفعل:

---

(١) كتاب في المنطق : العبارة ٧ .

ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا ، فأما (قد) فنحو قولك: قد قام ، وقد قعد ، وقد يقوم ، وقد يقعد ، وكونه أمرا نحو: قم واقعد » .

ونحا ابن مالك (ـ ٦٧٢ هـ) ـ من القرن السابع الهجري ـ نحو ابن جني في ألفيته ، فعرف الفعل بالعلامة ، بقوله :

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

غير انه ذكر للفعل اكثر من علامة فلم يقتصر على واحدة كما فعل ابن جني .

وفي القرن الثامن الهجري نجد ان آجروم (ـ ٧٢٣هـ) صاحب الاجرومية المتن النحوي الشهير يحذو حذوهما فيقول في الاجرومية : «والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة » .

وسلك ابن هشام (ـ ٧٦١ هـ) الطريقة نفسها في كتابيه (أوضح المسالك) و (قطر الندى) ، وكذلك الشيخ خالد الازهري (ـ ٩٠٥ هـ) في متن (الازهرية) المعروف.

وبعد هذا العرض المقتضب لطوائق تعريف الفعل، ولتعريفه في المنهج النحوي القديم لا بد من محاولة لاستجلاء مدلول الفعل في ضوء المنهج الحديث:

ان الفعل باعتباره وحدة لفظية أي مجموعة أصوات ذات نظام معين ، يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي ، فيأخذ وظيفة دلالية وأخرى صرفية وثالثة نحويه •

ومن خلال معرفتنا لهذه الوظائف نستطيع ان نتبين مدلول الفعل بوضوح ، ذلك أن وظيفة الفعل الدلالية التي تبرز لنا من خلال استعماله توقفنا على معناه المعجمي الذي تنطوي عليه مادته الحرفية المؤلفة له ، فـ (كتب) و (يكتب) ـ مثلا ـ مادتهما الحرفية هي (ك• ت• ب) ، وهي تدل لغويا على حدث (الكتابة) او المعنى الذي يحمله مصدر الفعل •

أما وظيفته الصرفية ـ وهي التي تقوم بأدائها بنيته اللفظية أو هيئة تركيب عناصره المادية نحو وزني (فعل) و (يفعل) فانها تتمثل في دلالته ـ عند الاستعمال ـ على وقوع الحدث او ايقاعه مقترنا بزمن من الازمنة الثلاثة•

وتتمثل وظيفة الفعل النحوية في الاسناد ضمن الجملة النحوية ، وفي استخدامه مسندا فقط •

وفي ضوء هذا نتبين الفرق بين المصدر والفعل من ناحية صرفية ، ذلك أن المصدر يدل على « الحدث » مطلقا أي دون أن يلحظ فيه وقوعه أو ايقاعه ، بينما يدل الفعل

على «وقوع» الحدث أو «ايقاعه» مقترنـا بواحـــد من الازمنة الثلاثة •

وتتبين أيضا الفرق بين الفعل واسم الفاعل ، ذلك أن اسم الفاعل يستخدم مقصودا بـه الوصف فقط فلا يلحظ فيه مباشرة ايقاع الحدث ، بينما الفعل يقصد منه الدلالـة على مباشرة ايقاع الحدث ، فعندما أقول (زيـــد قائم) ـ مثلا ـ فانني أقصد هنا : وصف زيد بالقيام ، وبخلافه عندما أقول (يقوم زيد) أو (زيد يقوم) فانيأقصد هنـا مباشرة زيد ايقاع الحدث •

وهكذا الفرق بين الفعل واسم المفعول •

وهذا من دقائق العربية في أساليبها التعبيرة •

والفرق النحوي بين الفعل والمذكورات واضح ، ذلك أن كلا من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول يقع مسندا اليه ومسندا في الجملة النحوية ، بينما الفعل لا يقع الا مسندا •

وفي ضوئه أيضا ينبغي أن نفرق في التعريفات بـين التعريف للفعل باعتباره كلمة معجمية أو بنية صرفيـة او وحدة نحوية ، فنقتصر في النحو عندما نريـد أن نعرف الفعل على ما نفيده أو نفهمه من وظيفة نحوية للفعل لدى استعماله في الجملة النحوية •

وبتعبير آخر علينا هنا أن نأخذ بالتعريف الاسنادي كما فعل ابن مالك في التسهيل وشرحه ، وابنه بدر الدين في شرح الالفية ، ومن بعدهما الاشموني في شرحه على الالفية ومن نحا نحوهم، لانه التعريف الذي يوضح ويحدد لنا وظيفة الفعل النحوية .

أما التعريف الذي أطلقنا عليه التعريف الدلالي او التعريف بالدلالة فلا ينبغي أن يؤخذ به في النحو لانه تعريف صرفي وموضعه الطبيعي هو علم الصرف .

والتعريف بالعلامة هو أقرب الى تعريف الشيء بالسمة الفارقة بينه وبين بقية الافراد المشاركة في جنسيته أو هويته .

وعليه هو لاينبىء عن وظيفة لغوية اجتماعية للكلمة.

وربما استطعنا ان نرجع به في بعض وجوهه فقط الى التعريف الاسنادي اذا لاحظنا ان من خصائص اسناد الفعل ان يسند الى تاء الفاعل او ياء المخاطبة ، ومع هذا لا نقوى على اعتباره تعريفا علميا ، وانما أقصى مايمكن أن نقوله فيه أنه من وسائل تقريب معنى الفعل الى الذهن تعليميا لا علميا .

دلالة الفعل

لا خلاف بين النحويين في أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وقد اعتبروا هذه الدلالة المقوم لحقيقته ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ص ٨ : « فان الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين » ، ورأينا في الحديث السابق أن النحاة منذ القرن الرابع الهجري أدخلوا الدلالة على الحدث والزمان في تعريف الفعل •

وهم بذلك ينحون نحو المناطقة في تعريفهم الفعل وتعيينهم دلالته — كما أوضحت ذلك في الحديث المشار اليه •

ودلالة الفعل على ما ذكرنا تتقوم — كما ينصون — بافهامه وقوع الفعل مقترنا بزمن محصل (معين) •

ويعني هذا أن الفعل يدل على الحدث والزمان معا ويسبب اقترانهما •

وفرقوا في مفاد دلالته فذهبوا الى أن الفعل يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بهيئته ، فالحدث يستفاد من مادته ، والزمن يستفاد من هيئته .

وقد رجع النحاة في تعيين وتحديد دلالة الفعل على الحدث والزمان ـ وفق مناهجهم ـ الى الاستعمال العربي .

وهو منهج سليم ، الا أن تأثرهم بالتعريف المنطقي للفعل دون أن يذكروا أي تفصيل لمعنى الدلالة ولنوعية العلاقة بين الدال والمدلول واختيار مايلتقي ومنهجهم في تعيينها وتحديدها ، أو هم انهم يذهبون الى ان دلالة الفعل على الزمن دلالة طبيعية وليست وضعية (اصطلاحية)، فلاحظ عليهم علماء اصول الفقه ذلك ، وحاولوا التماس الطرق والمبررات ، لتصحيح وضع دلالة الفعل .

وخلاصة ما وجهوه من نقد :

١ ـ ان الامر والنهي له دلالة فيهما على الزمن.

وسأوضح في حديث آت عن تقسيم الفعل : أن الامر ليس قسما من أقسام الفعل ، ومثله النهي ، لانهما من الانشاءات ، وهي لا دلالة فيها على الزمن المعين .

٢ ـ أن النحويين لم يشيروا الى أنهم أفادوا دلالة الفعل على الزمن من واقع الاستعمال العربي ، ومعنى هذا

أنهم استفادوا تلك الدلالة من (التبادر) ، ولفظ الفعل وحده لايتبادر منه افادته الزمن المعين ، ولا بد في ذلك من الاستعانة بالقرائن •

وعليه فالطريق التي تؤدي بنا الى استفادة الزمن المعين من لفظ الفعل هو (الاطلاق) وعند اسناد الفعل الى مسند اليه زماني فقط •

٣ ـ ان الفعل الماضي قد يدل على الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط ، والفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي اذا اقترن بـ (لم) •

ومن هذا كله نخلص الى النقاط التالية :

(أ) ان الاصوليين يرون أن الطريق السليم لمعرفة واقع دلالة الفعل هو الرجوع الى الواضع ـ وهم العرب ـ واستفادة ذلك من استعمالاتهم ومختلف أساليب الاداء لديهم •

(ب) ان الاصوليين يرون أن النحاة رجعوا في افادتهم دلالة الفعل على الزمان الى (التبادر) •

(جـ) ان الفعل لا يدل دائما على الزمن المعين المحدد له ، اذ قد يدل على زمن آخر •

ونحن هنا مع الاصوليين في النقطة الاولى ، ولسنا

معهم في النقطة الثانية لأنه لا واحد من النحاة ادعى ذلك أو أشار اليه •

اما النقطة الثالثة فيقرها النحاة ، وهي متمشية مع منهجهم في استفادة دلالة الفعل على الزمن المعين لانهم رجعوا في ذلك الى استعمال العرب •

وبغية ان نتبين هذا بوضوح لا بد من تقديم مقدمتين ننتهي في ضوئهما الى معرفة ما ذكر ، هما :

١ ــ بيان مراحل الدلالة •

٢ ــ توضيح نوعية العلاقة بين الدال ومدلوله أو بين اللفظ ومعناه •

اما المقدمة الاولى : فالدلالة ــ كما هو الحق ــ تمر بالمراحل التالية :

أ ــ مرحلة وجود الشيء في عالم الواقع الخارجي ــ ماديا كان أو غير مادي ــ ، وهو مايصطلح عليه بـ (الوجود الخارجي) •

ب ــ مرحلة وجود صورة الشيء المنتزعة من عالم واقعه والمنطبعة في الذهن ، وهو مايصطلح عليه بـ (الوجود الذهني) •

جـ ــ مرحلة وجود الرموز الصوتية المعبرة عن

صورة الشيء القائمة في الذهن ، وهو ما يصطلح عليه بـ (الوجود اللفظي) .

فالانسان عندما يشاهد ـ مثلا ـ مجموعة أوراق مكتوبة ومجلدة تنطبع صورة هذا الشيء المشاهد في ذهنه فتتكون لديه فكرة عنه من خلال الصورة المرسومة في ذهنه ، وعندما يريد ان يعرب عن هذه الفكرة يلجأ الى الالفاظ أو اللغة فيلقي الكلمة التالية (كتاب) معبرا بذلك عن الفكرة الموجودة في ذهنه والمنتزعة من واقع الوجود الخارجي للكتاب .. وهكذا في كل المفردات المعجمية ، وبهذا يصبح اللفظ دالا على المعنى او بتعبير اوضح دالا على الشيء الذي يقصد المتكلم الافصاح عنه وهو الفكرة القائمة في الذهن .

وهكذا عندما يمارس الانسان ـ مثلا ـ عملية الاكل ، ونطرح عليه السؤال التالي:

ماذا تفعل ؟

فسيكون جوابه : آكل .

وهو تعبير عن الفكرة المرسومة في ذهنه لوضعية عملية الاكل التي يمارسها .

والفعل ـ هنا ـ كما دل على ممارسة عملية الاكل

أيضا على ان الممارسة لعملية الاكل مقترن ونوعها بالزمن الحاضر .

وهكذا عندما يستشعر الانسان حالة نفسية معينة تجاه موقف وأراد أن يفصح عن مشاعره تلك يعمد الى اللغة فيستعملها وسيلة افصاح .

فاللغة تعبير عن الفكر ، والفكر تعبير عن الواقع ماديا كان أو غير مادي ، حسيا كان أو غير حسي.

والمقدمة الثانية : أن نوعية العلاقة بين اللفظ ومعناه، أو بين الدال ومدلوله علاقة وضعية (اصطلاحية) تحققت نتيجة تعارف وتواضع أبناء المجتمع واصطلاح العرف على أن الالفاظ دوال المعاني ، وأن المعاني مدلولات الالفاظ، ذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية فرضتها طبيعة التفاهم بين أفراد المجتمع ، وحاجة ذلكم التفاهم الى استعمال الرموز الصوتية للتعبير عما في الذهن من افكار ومشاعر .

في ضوء هاتين المقدمتين تصبح دلالة الفعل على الزمن المعين أمرا مقبولا لا لبس فيه ، ذلك أن المجتمع هو الذي تعارف على هذا .

ومتى أردنا ان نتبين مدلول الفعل لا بد لنا من الرجوع الى الواضع للغة ـ وهو المجتمع ـ لمعرفة ذلك ـ كما يقرر الاصوليون ـ ، ويتم هذا الرجوع ـ عادة ـ

بملاحظة الاداء في مختلف مستوياته او الاستعمال اللغوي في شتى مجالاته .

والذي رآه النحاة أن العرب في استعمالاتهم للفعل يتعاملون معه باعتباره رمزا لغويا يعبر عن الحدث وزمان وقوعه .

ومن هنا او من كون المسألة مسألة عرف أو مجتمع تواضع واصطلح على هذا الاستعمال لا نستغرب اختلاف دلالة الفعل على الزمن ، كدلالة الفعل الماضي على الزمن الماضي اذا لم يقترن بما يصرفه عن ذلك ، ودلالته على الزمن المستقبل اذا اقترن بأداة الشرط مثل (ان قلت الحق صدقتك)، وكدلالة الفعل المضارع على الحاضر او المستقبل اذا تجرد من قرينة المضي، ودلالته على الزمن الماضي اذا اقترن بـ (لم) نحو (لم أذهب الى بيروت) ، ذلك ان المجتمع باستعماله المنبىء عن تعارفه واصطلاحه هو الذي جعل الفعل دالا على زمن معين ضمن أسلوب أدائي معين، ودالا على زمن معين آخر من خلال اسلوب أدائي آخر، وثالثة غير دال على الزمن اذا استعمل مع غير ذي زمن.

والخلاصة هي :

١ ــ ان مدلول الفعل هو الحدث المقترن بزمن معين.

٢ ــ ان الاستعمال العربي هو الذي أفادنا هذا، وهو

الذي نوع في الأزمنة المعينة التي اختلف الفعل في الدلالة عنيها •

٣ ـ ان الدلالة ـ هنا ـ دلالة وضعية (اصطلاحية) لا طبعية •

٤ ـ قد يدل الفعل على الزمن بهيئته ، وقد يدل عليه بقرينة ، وقد تقوم القرينة بسلب دلالته على الزمن •

اشتقاق الفعل

عرف الاشتقاق بأنه « أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلف حروفا وهيئة كضارب من ضرب وحذر من حذر » [1] .

ويصطلح العلماء على هذا النوع من الاشتقاق بـ « الاشتقاق الأصغر » تفريقا بينه وبين «الاشتقاق الاكبر » الذي يعنون به : ماتحفظ فيه المادة دون الهيئة كالذي يجري ــ مثلا ــ في (ع‌ق‌ل) حيث تجعل (ق‌ل‌ع) و (ل‌ع‌ق) وهكذا .

واختلفوا في شمول الاشتقاق الأصغر الى جميع الكلم في اللغة العربية « فقال سيبويه والخليل وابو عمرو وابو الخطاب وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابن الاعرابي والشيباني وطائفة : بعض الكلم مشتق وبعضه

---

(١) المزهر ١/٣٤٦ .

غير مشتق ، وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم مشتق ونسب ذلك الى سيبويه والزجاج »[1] .

وسننتهي ـ في ضوء مانختاره من رأي المدرسة اللغوية الحديثة ـ الى أن الكلم كله مشتق .

والكلمة التي تشتق منها الكلمات الأخر في ضوء التعريف المتقدم تعرف عند النحاة بـ (أصل الاشتقاق).

وقد اختلفت المدرستان النحويتان الاوليان البصرية والكوفية في مسألة اصل الاشتقاق ، فذهبت البصرية الى أنه (المصدر) ، وذهبت الكوفية الى انه (الفعل الماضي) .

ولسبق المدرسة البصرية أبدأ باستعراض أهم أدلتها كما يرويها الزجاجي (ـ ٣٣٧ هـ) في كتابه (الايضاح) وابو البركات ابن الانباري (ـ ٥٧٧ هـ) في كتابيه (اسرار العربية) و (الانصاف) لانهما أقدم من بحثها بحثا مقارنا فيما وقفت عليه .

فمن أدلتهم :

١ ـ وجود مصادر في اللغة العربية لا أفعال لها كالرجولة والانوثة والابوة والامومة والبنوة وما اليها..

---

(١) المزهر ٣٤٨/١ .

فلو كان المصدر مأخوذا من الفعل لكان لكل مصدر فعل، وحين يبطل ان يكون الفعل هو الاصل يتعين ان يكـون المصدر هو الاصل •

والذي يبدو لي أن الاستدلال بهـــذا افترض فيه حصر الاصل في واحد من اثنين : اما المصدر واما الفعل، وحينما يبطل ان يكون الاصل هو الفعل يتعين ان يكون الاصل هو المصدر •

وهو افتراض لايقوم على اســاس ، لان الاستقراء التاريخي لايثبت ذلك •

على أن الملاحظة المذكورة غير تامة لاننا كما نجـد مصادر في اللغة العربية لا افعال لها كذلك نجد أفعالا لا مصادر لها نحو (يذر) وفعل الامر (هب) ــ بمعنى ظن ــ والافعال التي يسمونها بالافعال الجامدة نحو (ليس) و (عسى) و (نعم) و (بئس) •

٣ ــ وجود مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالهـــا كالكرامة والعدول وسائر المصادر السماعية •

والمسألة هنا ــ فيما يظهر لي ــ مسألة قياس ، وهي لا يفرق فيها بين أن نعتبر المصدر غير جـــار على لفظ الفعل فيكون مخالفا للقياس ، والفارق بينهما هو أنسنـا بأن المصدر هو الاصل ، وهو أنس ناشىء من افتراض سبق •

٣ ــ وجود المصدر بحروفه ومعناه في جميع انواع الفعل كيف صرف ، مع عدم وجود معنى الفعل في المصدر.

ويعلق الزجاجي على هذا الدليل بقوله : « فهذا أحسن ما قيل في هذا وأدقه وألطفه » [1] .

وواضح أن البصريين يريدون به محتوى القاعدة الفلسفية المعروفة ، وهي : (في الفرع ما في الاصل وزيادة) .

والقاعدة هذه ان تمت بالنسبة الى بعض أمثلة المصادر وافعالها كضرب وضرب ، فانها لاتتم في مثل : قام وقيام واستخرج واستخراج وكتب وكتابة . فان زيادة الحروف هنا في جانب المصدر .

وأما المعنى وهو (الحدث) فهو موجود في المصدر والفعل كما ذهوا اليه ، غير أن الزمن الذي ينفرد به الفعل ــ كما يدعون ــ لا تدل عليه صيغة الفعل الا في حال خاصة ، وانما يستفاد من القرائن والسياق ، وهما ــ اعني القرائن والسياق ــ يفيدان اضافة الزمن الى المصدر أيضا ، فمثل قوله تعالى : (ياايها الذين آمنوا) لا دلالة في الفعل على زمان ، وكذلك قوله تعالى (أقيموا

---

(1) الايضاح ٦٠ .

الصلاة) ، وانما هما للوصف والتشريع [1] .

ومثل قولنا : (كتابتك تشبه كتابتي) فيه اضافة الزمان الماضي الى المصدر لانه أورد في سياق اخبار عن كتابة وقعت فيما مضى ، ولذا كان موضوعا للتشبيه .

على أن القضية ليست قضية استنتاج من أمثلة وضعناها أمامنا ، وانما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة استقراء تاما يوقفنا على الاصل .

والملاحظ ـ هنا ـ ان الطابع العام لمنهج الاستدلال البصري في هذه المسألة هو المنهج الكلامي ، ويعود ذلك الى تأثرهم الكبير بالمنطق اليوناني ومناهجه في التفكير حتى سموا بـ (أهل المنطق) [2] .

وربما كان ـ مضافا للمنهج البصري العام ـ للعلماء البصريين المتأخرين عن الطبقات النحوية البصرية الاولى، أثر كبير في صوغ هذه الادلة صوغا فلسفيا وعرضها في اطار كلامي ، فقد كان ممن استبدل بها ابو اسحاق الزجاجي (٣٣٧ هـ) [3] . وابو بكر السراج

(١) بغية الاطلاع الوافي على مسألة دلالة الفعل على الزمان وعدمها يقرأ (الفعل : زمانه وابنيته) للدكتور السامرائي .
(٢) مدرسة الكوفة ٦٩ .
(٣) الايضاح ٥٨ .

(ـ٣١٦ هـ) [١] وابو القاسم الزجاجي (ـ٣٣٧ هـ) [٢] ، وكلهم من علماء القرن الرابع الهجري أو ممن أدركه ، وهو ـ أعني القرن الرابع ـ معروف بغلبة المنهج الكلامي على دراساته وأبحاثه [٣] .

والى هنا أود أن أنهي حديثي عن رأي البصريين وأهم أدلته ومناقشتها بذكر شيء مما وجه من نقد الى رأي البصريين من قبل بعض العلماء المحدثين :

قال الامير الشهابي : «ولئن قال البصريون : ان أصل المشتقات المصدر فمن الواضح ان العرب لم تقتصر على الاشتقاق من أسماء المعاني بل اشتقت أيضا من اسماء الاعيان ألوانا من المشتقات ، فمن (الفلس) ـ مثلا ـ قالوا : أفلس الرجل ، وفلسه القاضي ، ومن (الذهب): أذهب الشيء وذهبه ، أي طلاه بالذهب ، ومن (الفضة): فضفضه ، ومن (البحر) : أبحر ، أي ركب البحر ، ومن (الثلج) : ثلجتنا السماء ، وأثلجتنا ، والثلاج بائع الثلج، والمثلجة موضعه .. الخ . واشتقوا أيضا من أسماء

---

(١) الايضاح ٥٩ .

(٢) م.ن .

(٣) راجع : الدكتور ابراهيم السامرائي ، مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، العدد ٩ ص ٢٧ .

الأعيان المعربة ، فقالوا : هندس ودرهم وألجم وفهرس، وغير ذلك كثير» [١] .

وقال استاذنا الدكتور مصطفى جواد : «وهو (يعني مذهب البصريين) مذهب مناف لطبيعة اللغات ، فاللغات سارت في أطوارها من الاشارة الى العبارة ، ومن التجسيد الى التجريد ـ أي من الماديات الى المعنويات ـ فكيف يكون المصدر أهل المشتقات وهو من التجديد ، وهو اسم للفعل فكيف يكون الاسم سابقا في الوجود لمسماه، ويعمل في الاعراب عمل فعله ، ولو كان الامر بالعكس لعمل الفعل كعمله وصار تابعا له ، ثم ان البصريين يعترفون باشتقاقه من الفعل غير الثلاثي ، فلم يبق لهم الا الثلاثي ، وقد قدمنا استحالة ان يكون أصلا للاشتقاق، فتأمل الفعل (وجد) فمصدره للمطلوب (وجود) وللضالة ونحوها (وجدان) وللغضب (موجدة) و (وجدان) أيضا ، وللحزن (وجد) وفي الغنى (وجد) و (جدة) [٢]، ولأخذ الحديث واللغة من الكتب (الوجادة) ، فمن أي هذه المصادر السبعة اشتق الفعل (وجد)، وكيف يكون مشتركا وهو فرع على زعم البصريين» [٣] .

---

(١) المصطلحات العلمية ١٢ .
(٢) انظر : مختار الصحاح للرازي : مادة (وجد) .
(٣) المباحث اللغوية ١٣ و ١٤ .

أما الكوفيون فأهم ما استدنوا به هو :

١ ـ اعتلال المصدر تبعا لاعتلال الفعل ، وصحته تبعا لصحته ، فيقال : قام قياما ، فيعل القيام لاعتلال قام، ويقال : قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل .

والذي يبدو لي : أن هذا الاستدلال لاينهض باثبات ما ادعوه ، وذلك لان تبعية المصادر للافعال في الاعتلال ـ في حدود ما مثلوا به ـ لا تعدو كونها افتراضا محضا ، وذلك لاننا كما نفترض ان المصادر تابعة للافعال في الاعتلال والصحة لاننا شاهدنا الاعلال وعدمه موجودين في كل منهما نستطيع أن نفترض العكس وهو أن الافعال تابعة للمصادر في ذلك .

يضاف اليه : أن المسألة لم تأت نتيجة استقراء تام لأمثلة الافعال والمصادر ، فقد وجد في المصادر ما لايعتل لاعتلال فعله ، أمثال : وعد يعد وعدا ، ووزن يزن وزنا، وقام يقوم قومة ، وكال يكيل كيلا ، ومال يميل ميلا.

٢ ـ « ان الفعل يعمل في المصدر ، ولاشك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول » .

ويبتني هذا الدليل ـ فيما افهمه منه ـ على أن العامل علة والمعمول معلول ، وقد ثبت في الفلسفة أن العلة أسبق رتبة من المعلول ليصبح انبثاق وجوده عنها.

والاستدلال بهذا اللون من الادلة يحتم فيه مسبقا ثبوت العلية بين الطرفين واقعا ولا اعتبارا ، والتزم النحاة المستدلين ـ هنا ـ بنظرية العامل التي تقوم على اساس من مبدأ العلية الفلسفي جعلهم يقيسون الآثار النحوية الاعتبارية والتي تعود الى عالم الاستعمال اللفظي الذي لا يدري مأخذه الحقيقي ، يقيسونها على الحقائق الكونية الثابتة ، وهو قياس مع الفارق .

وينقض عليهم أيضا برفع الفعل للفاعل مع أن رتبة الفاعل في الوجود متقدمة على رتبة الفعل لان الفعل لا يصدر الا عن فاعل كما هو واضح ، فلماذا لا يعد الفعل معمولا والفاعل عاملا ؟!

هذه خلاصة أدلة الكوفيين على أن الفعل هو أصل الاشتقاق ، وهي ـ كما ترى ـ لا تختلف عن أدلة البصريين في تأثر الكوفيين بالمنهج الكلامي ، وربما كان للجو العلمي العام الذي سيطر على دراسات القرن الرابع الهجري ـ كما أسلفت ـ أثر في ذلك ، فقد كان بعض هذه الأدلة من استخراج أبي بكر ابن الانباري (ـ ٣٢٧ هـ) [1] .

وكذلك ربما كان في صياغتها أثر من ذلك ، وبخاصة

(١) الايضاح ٦٠ .

أنها وجدت في كتب البصريين أو المتأثرين بالمدرسة البصرية أمثال كتب الزجاجي وابي البركات ابن الانباري فكان لاسلوبهما في عرضها بقلميهما ما يقرب ذلك .

ومن الاساتذة المحدثين من يقرب تصويب رأي الكوفيين أمثال الدكتور مصطفى جواد فانه يرى أن مذهب الكوفيين أقرب الى ماتبنته المدرسة اللغوية الحديثة في أن المادة (اسماء الاعيان) هي مبدأ الاشتقاق ، وذلك لان « الفعل يجري مجرى المادة لكونه مشهودا وهو سابق للمصدر وأظهر منه للشهادة والاحساس فلا يكون (سير) الا بعد أن يكون (سار) وهو مشهود ومحسوس به، و(السير) اسم له ودليل عليه » [١] .

ويشير الدكتور مهدي المخزومي الى ما يقرب رأي الكوفيين الى ما أخذ به المحدثون من باحثين مقارنين بين اللغات السامية ، يقول : « ان كون الفعل هو الاصل في الاشتقاق هو ما كان عليه اكثر المحدثين مستأنسين بنتائج الدرس اللغوي (المقارن) ، وبما تيسر لهم الوقوف عليه من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة » .

« قال الدكتور ولفنسون في معرض الحديث عما تميز به اللغات السامية من اللغات الهندية الاوروبية : ان

---

(١) المباحث اللغوية ١٥ .

أغلب الكلمات يرجع اشتقاقه الى أصل ذي ثلاثة أحرف (لبعضها أصل ذو حرف) وهذا الاصل فعل ، يضاف الى أوله او آخره حرف أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة » [1] .

ويقول استاذنا الدكتور ابراهيم السامرائي ملاحظا على المدرستين منهجا ورأيا : « ان سبيل الاحتجاج لدى البصريين والكوفيين لايمكن أن يؤدي الى النتيجة التي اصبحت رأي كل من الفريقين في مسألة تاريخية كان ينبغي ان تبحث على غير هذا النحو من الصيغة القائمة على المنطق » .

« والذي يبدو لنا أن هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف . وذلك لان المصدر والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لابد أن تبحث بالقياس الى المنقطع للاسمية » .

« وقد رأينا أن المصدر يقتضي درجة في مادة الفعل وذلك لتوفر الاصول الاولى فيهما ، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما ... »

« أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث ، ويندرج

---

(١) في النحو العربي ١٠٤ و ١٠٥ .

في هذا اسماء الذات مما هو داخل في اسماء الاعيان وما هو مرتبط بالطبيعة الحسية » .

« والاستقراء يدلنا على أن هذه الاسماء قد أمدت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الافعال »[1] .

وذهبت مدرسة النجف الاصولية الحديثة الى أن مبدأ الاشتقاق هو (المادة) .

ويريدون بالمادة هنا : الحروف التي تتألف منها المشتقات من دون ملاحظة وضع الهيئة والدلالة على النسبة كمادة (ك.ت.ب) ـ مثلا ـ ، والهيئة التي يشار بها الى المادة انما هي « لمجرد حفظ المادة ليسهل التعبير عنها »[2] .

وانتهاء الاصوليين الى هذا الرأي الاخير انما هو يسلم قولهم مما أورد على القولين السابقين من اشكالات أشرت الى بعضها فيما تقدم .

غير أن المشكلة ـ فيما أعتقد ـ لاتزال قائمة ، لانها مسألة تاريخية ـ في واقعها ـ وليست مسألة عقلية تخضع للتصور العقلي والقواعد المنطقية ، فنحن اذا حاولنا

---

(١) الفعل زمانه وابنيته ٥٢ .
(٢) انظر : فوائد الاصول ٤٨/١ و٤٩ .

التماس شاهد واحد من تاريخ المسألة في لغة العرب ينهض باثبات ذلك فاننا لانستطيع •

نعم ، قد يتصور هذا في أمثال المجامع اللغوية بعد قيام علم اللغة ووجود أصوله وقوانينه ، فاننا نقوى أن نذهب الى أن الباحثين من المجمعيين يقتدرون على الرجوع الى المادة الأصلية في المعجم ويشتقون منها ضمن اطار الخطوط العامة للاشتقاق •

أما العامة من أبناء المجتمع ـ وهم مصدر اللغة وقائلوها ـ لا نقدر على القول بصدور ذلك عنهم ، وبخاصة أن المدرسة الاصولية الحديثة المشار اليها ، ذاتها تذهب الى أن اللغة جاءت وليدة الحاجة الى التفاهم ، أي انها ظاهرة اجتماعية لا ظاهرة علمية ، ومن أوليات خصائص الظاهرة الاجتماعية العموم والتلقائية ـ كما هو معروف في علم الاجتماع •

وقد انتهى آخر تطور للمسألة على أيدي اللغويين المحدثين الذين أفادوا من مناهج البحث الحديث في دراسة اللغات ، دراسة مقارنة وتاريخية ، وكان الرأي الذي انتهوا اليه ـ كما ألمحت من قبل ـ هو أن أسماء الاعيان أو أسماء المعاني الحسية هي أصل الاشتقاق •

وقد ساعدهم على الانتهاء الى هذا الرأي وتبنيه طريقتا الاستقراء والاستنتاج •

أما في ضوء الطريقة الاولى فقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والدراسات الآثارية : ان الانسان في حياته الاولى كان يعيش عالما من البساطة لايكلفه اكثر من وضع الالفاظ للدلالة على ما تتطلبه حياته البسيطة هذه للتفاهم حول حاجاته الاجتماعية بغية توفير مستلزمات العيش والمحافظة على حياته ، وما حاجاته الاجتماعية آنذاك الا تكلم المعاني المحسوس بها من أعضاء جسمه أو من شؤون الغذاء والكساء والمأوى وما يوضع لها من كلمات هي مما يصطلح عليه باسماء الذات •

ثم أخذت تتطور لغته بعدها بتطور وضعياته الاجتماعية وأحواله المعيشية ، وبتطور تفكيره العقلي وسعة آفاق مداركه لما حوله من أشياء في هذا الكون وفي هذه الحياة ، فأخذ يشتق من معانيه الحسية للمعنوية التي تلتقيه •

اذن فـ «الاستقراء يدل على أن هذه الاسماء قد أمدت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الافعال •

فاذا عرضنا لاعضاء جسم الانسان بصورة عامة عرفنا انها كانت مادة أصلية لكثير من الالفاظ •

ومن هنا ننتقل من الحسي الى المعنوي كما ننتقل من الحقيقة الى المجاز •

والنظر في المعجم العربي في أي من هذه المواد نحو (رأس) و (سـن) و (أنف) و (عظم) و (اذن) و (عين) و (صدر) و (ظهر) و (ضلع) و (عضد) و (ساعد) و (بطن) و (يد) و (رجل) ونحو ذلك معين للباحث المستقري على أن يتتبع انتقال هذه الالفاظ أشياء أخرى تؤلف في مجموعها مواد اشتقاقية من ضمنها الافعال » [1] .

وفي ضوء الطريقة الثانية استنتجوا من كثير من الملاحظات لالفاظ تستعمل لمعاني حسية واخرى معنوية الى انها وضعت في الأصل للمعنى المحسوس به ثم استعملت في الاخر المعنوي ، كالفصل ـ مثلا ـ فانه يدل على أمر حسي وهو القطع والابانة ، ويدل على أمر معنوي وهو حسم الخصومة بالحكم .

ومثل القطع الذي يعني الابانة وهي دلالة حسية ويعني الجزم وهو دلالة معنوية، وذلك « لان المحسوسات أول ما تستلفت انتباه الانسان ، وهي سابقة في ذهنه على المعنويات لانه في أبسط أحوال عيشه لم يكن في احتياج الا للمعاني الحسية ففي اول استعماله « قطع » لم يكن يريد بها الا القطع الحسي ، لكنه بعد أن ارتقى في

---

(١) الفعل زمانه وابنيته ٥٢ و٥٣ .

الحضارة وارتقت تصوراته حدثت له معان جديدة بينها وبين القطع مشابهة ذهنية كقولنا (قطع في الامر) أي جزم... ويؤيد ذلك حالة اللغات الدنيا فانها تقل فيها الدلالة المعنوية كلما انحطت الى أن تصل الى ما يكاد يخلو منها بالكلية » [1]

من ذلك الاستقراء وهذا الاستنتاج ذهبوا الى ان أسماء الاعيان هي مبادىء الاشتقاق في اللغة العربية، شأنها في ذلك شأن أية لغة اخرى تقطع مراحل نموها من النشوء الى النضج فتبدأ دورها الاول في حياة بساطتها الاولى حيث لا تكلف انسانها بأكثر من وضع اسماء ما حوله مما يحتاجه في معيشته الضرورية .

ومن هنا كان الاسم اسبق من الفعل، ولكنه لا بمعنى المصدر ، وانما اسم الذات .

يقول الدكتور مصطفى جواد : « وللمادة ما جرى مجراها من العراقة في اصالة الاشتقاق ما يجعلنا نعد جملة من الاوصاف أصولا لافعالها ونخرجها من حظيرة القدم الذي اتسم به الفعل ، فالاسود سابق لفعله (سود) والابيض متقدم على فعله (بيض) والاعوج أقدم من فعله (عوج) ، وهذا مشهود في طبيعة الوجود ولايحتاج الى

---

(١) الفلسفة اللغوية ١٠٩ .

اثبات أبدا ، ومن دلائله حيرتهم في اشتقاق فعله ، فقوم ارادوا الثلاثي فقالوا (سود وبيض وعوج) ، وقوم أرادوا الحفاظ على الاصول فقالوا (اسود) من أسود (وابيض) من أبيض و (اعوج) من أعوج ، لئلا يبتعد الفعل عن أصله فيستبهم» [١] .

وقد أقر مجمع اللغة العربية بمصر في ص ٣٦ ج١ من مجلته (مجلة مجمع اللغة العربية) : الاشتقاق من اسماء الاعيان [٢] .

وهناك رأي آخر في المسألة لبعض المحدثين يتلخص في اعتبار كل من اسماء الاعيان واسماء المعاني مبدأ للاشتقاق [٣] .

والذي يبدو لي ، وفي ضوء ماعرضته من دليل الرأي الاول للمدرسة اللغوية الحديثة : أن عد أسماء المعاني مبدأ اشتقاق حتى في العهد الاول للغة ، أعني عهد ولادتها ونشوئها لايتمشى وطبيعة الانسان في حياته الاجتماعية البدائية حيث تسودها البساطة .

---

(١) المباحث اللغوية ١٥ .
(٢) المباحث اللغوية ١٤ .
(٣) انظر : المصطلحات العلمية للشهابي ١٢ .

نعم ، يتأتى الاشتقاق من اسماء المعاني في العهود المتأخرة للغة عهود رقيها ونضجها •

ونتيجة كل ما تقدم :

ان الرأي الذي يتمشى وطبيعة اللغة هو رأي المدرسة اللغوية الحديثة القائلة بان مبدأ الاشتقاق هو اسم المادة ، وأن الفعل هو الآخر مشتق منها •

تقسيم الفعل

مارس علماء اصول الفقه في أبحاثهم ودراساتهم الاصولية عددا من مفاهيم ومسائل اللغة ، وذلك لوقوع الكثير منها في طريق استنطاق نصوص الكتاب والسنة .

وكان الكثير من تجاربهم العلمية المشار اليها متسما بالعمق والاصالة ، ومنتهيا الى نتائج ذات أهمية مما يفرض على المعنيين بالدراسات اللغوية والنحوية أخذها بنظر الاعتبار ضمن دراسات مقارنة ليستفاد منها في تطوير المادة اللغوية نحوية كانت او غيرها .

ومن مهمات ما عالجوه من مسائل نحوية مسألة تقسيم الفعل ، فقد درسوها دراسة واعية ومتأنية اعتمدوا فيها مضافا الى مناهجهم العقلية المنهج الاستقرائي الذي اعتهده النحاة الاقدمون من رعيل الخليل بن احمد وتلميذيه سيبويه البصري والكسائي الكوفي .

وانتهوا (أعني الاصوليين) فيما توصلوا اليه من

نتائج في بحثهم المسألة المذكورة الى استبعاد (الامر) من دائرة الفعل ، واعتبارهم الفعل منحصرا في (الماضي) و (المضارع) ، وسنتبين ذلك من هذه الدراسة المقارنة المختصرة •

ولعل من المفيد أن نبدأ تعرفنا للمسألة منذ بداياتها الاولى ؛ وخطواتها العلمية المبكرة ، والتي ذكرت في أقدم كتاب نحوي وصل الينا ، وهو كتاب سيبويه امام النحاة •

يقول سيبويه في تقسيم الفعل : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء مامضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء مالم يقع فانه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب ويضرب ؛ ويقتل ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت ، فهذه الامثلة التي أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، ولها أبنية كثيرة ـ ستبين ان شاء الله ـ والاحداث نحو : الضرب والقتل والحمد » •

وعبارة سيبويه هذه تدل على الامور التالية :

١ ـ اشتقاق الافعال من المصادر ـ التي عبر عنها بأحداث الاسماء ومثل لها بالضرب والقتل والحمد ـ وهو رأي البصريين في مبدأ اشتقاق الكلم ـ كما تقدم •

٢ ـ تقسيم الفعل الى ثلاثة أنواع هي :

أ ـ مامضى ، نحو : ذهب وسمع ومكث وحمد •

ب ـ مايكون ، نحو : اذهب واقتل واضرب ، ويقتل ويذهب ويضرب •

جـ ـ ماهو كائن ، نحو : يقتل ويذهب ويضرب أيضا •

ويعني سيبويه بالنوع الاول (الفعل الماضي)، ويفهم هذا من قوله (مامضى) ، ومن تمثيله له بذهب وسمع ومكث وحمد •

ويريد من النوع الثاني (فعل الامر) و (الفعل المضارع ـ الدال على المستقبل) ، ويفهم هذا من قوله (لم يقع) ، ومن تمثيله باذهب واقتل واضرب ، ويقتل ويذهب ويضرب •

ويقصد من النوع الثالث (الفعل المضارع ـ الدال على الحال) ، ويفهم هذا من قوله (كائن لم ينقطع) ، ومن تمثيله له بيذهب ويقتل ويضرب المشار اليها بقوله (وكذلك) •

فالفعل باعتبار دلالته على الزمان عند سيبويه على ثلاثة أنواع :

١ ــ الماضي .

٢ ــ المستقبل ، وهو الامر والمضارع الدال على الاستقبال .

٣ ــ الحاضر المستمر (أو الحال) ، وهو المضارع الدال على الحال .

ولعل سيبويه استفاد هذا التقسيم من استقراء أمثلة الفعل كما قد يفهم هذا من أول عبارته .

وقد امتد تأثير سيبويه في من جاء بعده من النحاة حيث اعتمدوا التقسيم المذكور نفسه .

وقد استمر هذا التأثير حتى بعد ان استقرت المصطلحات النحوية استقرارا تاما على أيدي نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين ، فاننا نلمس تأثير سيبويه قائما في كل تقسيم ذكروه للفعل ، مع فارق يسير اقتضته طبيعة تطور تنظيم المادة النحوية ، فبدل أن يقولوا : فعل المستقبل هو الامر والمضارع الدال على الاستقبال ، وفعل الحال هو المضارع الدال على الحال ، قالوا : الافعال ثلاثة هي : الماضي ، والمضارع وهو للحال والاستقبال ، والامر وهو للمستقبل .

أي بدل أن يجعلوا التقسيم للزمان ويوزعوا الافعال عليه : جعلوا التقسيم للفعل ووزعوا الأزمنة عليه .

وتغلغل تأثير سيبويه الى أبعد من التقسيم فشمل حتى تعريف الفعل لدى اكثر النحويين فأخذوا الزمن عنصرا أساسيا في تعريف الفعل ، وجعلوه العلامة الفارقة بين الفعل والاسم ، فقالوا : الفعل هو الكلمة الدالة على معنى مقترن بزمان .. والاسم هو الكلمة الدالة على معنى غير مقترن بزمان [1] .

هذه هي خلاصة ما قاله النحاة في المسألة .

أما ما قاله الاصوليون فتتمثل حصيلته في ما ذكره صاحب (كفاية الاصول) بقوله) «قد اشتهر في ألسنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران به في تعريفه ، وهو اشتباه ، ضرورة عدم دلالة الامر ولا النهي عليه ، بل على انشاء طلب الفعل والترك ، غاية الامر نفس الانشاء بهما في الحال » [2] .

وفحوى القول المذكور هو أن استقراء أمثلة الفعل تنهي ـ وببداهة ـ الى أن (الامر) لا دلالة فيه على الزمان ، وأن دلالته مقتصرة على طلب ايقاع الفعل فقط ، وسنتبين هذا في الاتي :

ولأننا أخذنا عبارة سيبويه منطلق الحديث أرى أن

---

(١) انظر : موضوع تعريف الفعل .
(٢) كفاية الأصول ١/٦١ .

نواصل الخطى معها بادئين بذكر بعض الملاحظات عليها من خلال ماتقتضيه المقارنة ، وتتلخص هذه الملاحظات بالتالي:

١ ـ ان سيبويه اعتمد مدلول الامثلة أساس القسمة، والأمثلة لا تؤدي جميعها الى ما خلص اليه ، لأن أمثلة الامر ـ كما يقول الاصوليون ـ لا دلالة فيها على الزمان .

٢ ـ ان اعتبار اقتران معنى الفعل بالزمان عنصرا مقوما لحقيقة الفعل وحده دون أن يضم اليه قيد آخر يجعل تعريف الفعل غير جامع لكل جزئياته لخروج الامر عن منطويات التعريف ، وذلك لعدم دلالته على الزمن.

٣ ـ ان المفارقة المشار اليها ـ وهي اعتبار الامر فعلا دالا على الزمان ـ جاءت نتيجة الاشتباه في التطبيق ـ كما ألمح الى ذلك صاحب الكفاية ـ وذلك أن النحاة اعتبروا مدلول الكلمة أساسا في تقسيمها الى الاسم والفعل والحرف ، فما دل منها على معنى غير مقترن بزمان فهو الاسم ، وما دل منها على معنى مقترن بزمان هو الفعل ، الخ ، وهو أساس سليم سواء من حيث واقعة أو من حيث الالتزام بالمنهج المنطقي ، الا أنهم اعتقدوا ان أمثلة الامر دالة على معنى مقترن بزمان ، في حين ان الامر لا دلالة فيه على الزمان ، ومن هنا كانت المفارقة .

وفي ضوء تقريرنا لسلامة الأساس الذي اعتمده النحاة في تقسيم الكلمة نعيد النظر في ما قرروه وانتهوا اليه من اعتبارهم أقسام الفعل ثلاثة ، بمقارنته بما ذكره الاصوليون وما توصلوا اليه ، فنقول :

ان اعتبار الفعل هو مادل على معنى مقترن بزمان، ينهينا في ضوء ، استقراء الامثلة الفعلية الى أن الفعل في اللغة العربية ينقسم على قسمين فقط ، هما : (الماضي) و (الحاضر) ، وذلك أن الامثلة المأخوذة من (الذهاب) ـ مثلا ـ وهي : (ذهب ، يذهب ، اذهب) يدل أولها على وقوع حدث الذهاب في الزمان الماضي ؛ ويدل ثانيها على وقوع حدث الذهاب في الزمان الحاضر ، أما الثالث فيدل على طلب ايقاع حدث الذهاب ، وهو شيء واضح .

وفرق بين على الوقوع والدلالة على طلب الايقاع.. وهكذا لو تمشينا مع سائر الامثلة المأخوذة من الاحداث الاخرى ،

فالزمان الذي اعتد عنصرا مقوما لحقيقة الفعل في رأي النحاة نجده مدلولا عليه في صيغة (فَعَل) وصيغة (يفعل) فقط . أما صيغة (إفعل) فليس فيها دلالة على الزمان .

ويرجع هذا ـ كما يقول الاصوليون ـ الى أن صيغ

الاوامر ألفاظ انشائية خالصة ، والانشائيات لا اقتران لها بالزمان الا في حدود مايقترن به كل شيء لاينفك بطبيعته عن المكان والزمان باعتبارهما لازمين طبيعيين لكل شيء •

فذهاب بعض النحاة الى أن الامر دال على الحال ينطبق في ضوء ما أوضحت على زمان التلفظ بامر ، لان التلفظ حدث ، والزمان من لوازم الحدث •

وقول البعض الآخر منهم : ان الامر دال على المستقبل يصدق ـ على أساس ما تقدم ـ على امتثال الامر لان الزمان المستقبل هو زمان امتثال الامر ، وهو يعود الى أن الامتثال حدث ومن لوازمه الزمان •

وبديهي أن الامر بصفته طلبا هو غير التلفظ به وغير امتثاله ؛ ومعناه أن الامر بصفته طلبا او اسلوبا انشائيا لا دلالة فيه على الزمان ، فمثلا في قولنا (اقرأ) لدينا ثلاثة امور هي :

١ ـ التلفظ ، واعني به الصوت المشتمل على لفظ (اقرأ) •

٢ ـ المعنى ، وهو طلب ايقاع القراءة في الخارج •

٣ ـ الامتثال ، وهو ايقاع القراءة في الخارج •

فالتلفظ والامتثال باعتبارهما حدثين لابد من اقترانهما بزمان ، وزمان التلفظ هو الحال ، وزمان الامتثال هو المستقبل •

أما المعنى فلأنه ليس بحدث لا اقتران له بالزمان •

والى هنا أرجو أن اكون قد اعربت عن واقع ما قصده الاصوليون من ملاحظة على التقسيم النحوي الثلاثي للفعل •

والملاحظة ـ كما نراها ـ من الوضوح بمكان ، وقد نهج فيها أكثر الاصوليين المنهج الذي يلتقي وطبيعة اللغة كمادة نقلية ، وهو منهج الاستقراء ، وذلك يتتبع وملاحظة أمثلة الامر •

ومنه نخلص الى أن الامر ليس فعلا ، كما يقول الاصوليون ، وانما هو اسلوب انشائي شأنه في ذلك شأن الاساليب الانشائية الاخرى من نهي واستفهام وشرط ونداء وغيرها •

ومدلول الفعل الماضي هو الزمن الماضي ، ومدلول الفعل المضارع هو الزمن الحاضر كما هو رأي اكثر النحاة •

وقد يأتي كل منهما لزمان غير زمانه اذا اقترن بما يصرفه الى ذلك ، وعلى النحو التالي :

(١) دلالة الماضي على المستقبل ، وتتم في المواضع الآتية :

١ ـ اذا استعمل الفعل للاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد حتمية وقوعها ، كما في هذه الآيات:

ـ (ونادى أصحابُ الجنةِ أصحابَ النارِ أنْ قد وَجَدْنَا ما وَعَدَنَا ربّنا حقاً)[1] .

ـ (وسِيْقَ الذين كفروا إلى جهنمَ زُمَراً)[2] .

٢ ـ إذا اقترن الفعل بنون التوكيد ، كما في الحديث:

• فامّا أدركنَّ أحدٌ منكم الدجّال) ،وكما في قول الشاعر :

دامَنَ سعدُكِ إن رحمت متيّماً
اولاكِ لم يلكُ للصبابة جانحـا

٣ ـ اذا استعمل الفعل للوعد ، نحو (انا أعطينـاك الكوثر)[3] .

٤ ـ اذا عطف الفعل على ما علم استقباله ، مثل مافي الآيتين الكريمتين :

ـ (يقدمُ قومَه يومَ القيامةِ فأوردَهم النارَ)[4] .

ـ (ويومَ يُنْفَخُ في الصورِ فَفَزِعَ مَـنْ في

---

(١) سورة الاعراف آية ٤٤ .
(٢) سورة الزمر آية ٧١ .
(٣) سورة الكوثر آية ١ .
(٤) سورة هود آية ٩٨ .

السمواتِ ومَنْ في الأرْضِ إلاَّ مَنْ شَاءَ اللهُ وكلٌ أتوه داخرين)[1] .

٥ ـ إذا وقع الفعل منفياً بـ (لا) بعد القسم ، كقولك : (واللهِ لا فعلت) .

٦ ـ اذا وقع الفعل منفياً بـ (إنْ) بعد القسم ، كقوله تعالى : (انَّ اللهَ يمسكُ السمواتِ والأرْضَ أنْ تزولا ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليماً غفوراً) .[2] بتقدير (والله لئن زالتا) .

٧ ـ اذا اقترن الفعل بان الشرطية ، كقولك : (ان ذهبت أذهب معك) .

٨ ـ اذا اقترن الفعل بـ (ما) المصدرية الظرفية ، نحو: (وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا)[3] .

٩ ـ اذا تضمن الفعل معنى الشرط ، مثل : (أي رجل أتاني بالمطلوب فله مكافأة) .

(٢) دلالة المضارع على المستقبل ، وتأتي في المواضع التالية :

---

(١) سورة النمل آية ٨٧ .
(٢) سورة فاطر آية ٤١ .
(٣) سورة مريم آية ٣١ .

١ ـ اذا اقترن الفعل بظرف مستقبل ، نحو (أزورك اذا تزورني) ، (تبدأ الدراسة غدا) .

٢ ـ اذا اسند الفعل الى متوقع كيوم القيامة ، نحو:

يهولُكَ أنْ تموتَ وأنت ملغٍ
لما فيه النجاةُ من العذابِ

٣ ـ إذا استعمل الفعل للوعد ، كما في الآية الكريمة :
(يُعذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ويرحمُ مَنْ يشاءُ وإليهِ تُقْلَبون)[1] .

٤ ـ اذا اقترن الفعل بنون التوكيد ، كما في قوله تعالى : (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين) [2] .

٥ ـ اذا اقترن الفعل بلام القسم ؛ كقولك : (والله لاقولن الحق) .

٦ ـ اذا دخلت الفعل احدى أدوات النصب أو الجزم الا (لم) ؛ و (اذن) اذا ارتفع الفعل بعدها ، كما في الآيتين الكريمتين :

---

(١) سورة العنكبوت آية ٢١ .
(٢) سورة البقرة آية ١٥٥ .

– (وأن تصوموا خيرٌ لكم)[1] .

– (يريدُ اللهُ ليبينَ لكُم ويهديكم سُنَنَ الذينَ مِنْ قبلِكُمْ)[2] .

٧ – إذا اقترن الفعل بـ (لو) المصدرية ، نحو : (وَدّوا لو تُدهِنُ فيُدْهِنُون)[3] .

٨ – إذا دخلت على الفعل إحدى أدوات الشرط عاملةً كانت أو غير عاملة إلا (لو) ، كقوله تعالى : (إنْ يشأ يذهبْكم ويأتِ بخلقٍ جديد)[4] .

٩ – إذا سبق الفعل حرف التنفيس ، مثل : (ولَسوفَ يعطيكَ ربكَ فترضى)[5] . (سنقرِئُكَ فلا تنسى)[6] .

١٠ – اذا وقع الفعل بعد أداة الترجي ، نحو : (لعلي أرجع الى الناس لعلهم يعلمون)[7] .

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٤ .
(٢) سورة النساء آية ٢٦ .
(٣) سورة القلم آية ٩ .
(٤) سورة ابراهيم آية ١٩ .
(٥) سورة الضحى آية ٥ .
(٦) سورة الاعلى آية ٦ .
(٧) سورة يوسف آية ٤٦ .

١١ ـ اذا استعمل الفعل للاشفاق ، كالذي في قول الشاعر :

فاما كيّس ٌ فنجا ولكنْ عسى يغترُّ بي حَمِقٌ لئيمُ

(٣) دلالة المضارع على المضي ، وهو كالتالي :

١ ـ اذا دخلت الفعل (لم) ، مثل : (ان اخي لم يذهب الى تونس) .

٢ ـ اذا اقترن الفعل بـ (لما) الجازمة ، نحو : (ان ابني بعد لما يبلغ العشرين) .

٣ ـ اذا وقع الفعل بعد (اذ) ، نحو : (واذ تقول للذي أنعم الله عليه) [1] .

٤ ـ اذا اقترن الفعل بـ (لو) الشرطية ، مثل : (ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ بظلمهم ما تَرَكَ عليها من دابة) [2] .

٥ ـ اذا وقع الفعل بعد (ربما) ، نحو : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) [3] .

ونتهي من كل ما تقدم الى النتائج التالية :

١ ـ ان الفعل في اللغة العربية على نوعين :

---

(١) سورة الاحزاب آية ٣٧ .
(٢) سورة النحل آية ٦١ .
(٣) سورة الحجر آية ٢ .

ماضي وحاضر

والماضي هو ما يعرف لدى جميع النحويين بالماضي•

والحاضر هو مايصطلح عليه عند النحاة البصريين بالمضارع •

٢ ـ ان الدلالة على الزمان المستقبل يستعمل لها صيغة الماضي أو صيغة المضارع مرتبطتين بقرائن معينة•

٣ ـ ان المضارع كما يستعمل للحاضر في حالة تجرده من القرائن ، وللمستقبل في حالة اقترانه بما يصرفه للاستقبال ، يستعمل أيضا للمضي اذا احتف بقرائن معينة تصرفه لذلك •

٤ ـ ان الامر من الاساليب الانشائية في اللغة العربية وليس فعلا زمانيا ، شأنه في ذلك شأن النداء والنهي والاستفهام والاساليب الانشائية الاخرى •

بناء الفعل

يعتبر الاعراب من أبرز ظواهر اللغـــة العربية ومن أجلى سماتها البارزة ، ومن هنا أولاه علماء العربية الشيء الكثير من الاهتمام والعناية .

ومن نتائج هذا الاهتمام المشار اليه أن ذهب بعضهم الى أن النحو هو علم الاعراب .

وقد درسوا الاعراب في مختلف مجـــالاته تعريفا وحسيا واحكاما ومواضع استعمال وتطبيق .

وعلى اساس من توغلهم في بحثهم للاعراب ، بحثوا البناء تعريفا ومواضع استعمال باعتباره قسيما للاعراب .

ولعل أشهر تعريف للاعراب هو : تغير علامة الحرف الاخير من الكلمة بسبب تغير العوامل الداخلة عليها .

وفي ضوء هــذا التعريف كشف النحـــاة عن دور الاعراب في كلام العرب ، وذلك ببيان وظيفته ، تلك التي

تتمثل في تعيين وتوضيح المعنى النحوي للكلمة من الفاعلية والمفعولية والوصفية والحالية وما اليها .

وربما من هنا سمي الاعراب اعرابا ، لانه يعرب عن معنى الكلمة في الجملة ، أي يوضح وظيفتها النحوية ويبينها ، ومن خلاله يتبين السامع والقارىء المعنى النحوي أو وظيفة الكلمة في الجملة .

ونستطيع أن تتبين هذا بوضوح من ايضاح الزجاجي، فقد جاء فيه تحت عنوان (باب القول في الاعراب لِمَ دخل في الكلام) قوله : « فان قال : فقد ذكرت أن الاعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من أجله ؟

الجواب : أن يقال : ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا ضَرَبَ زيد عمراً) فدلوا برفع (زيد على أن الفعل له ، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به، وقالوا : (ضُرب زَيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل مالم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : (هذا غلام زيد) فدلوا بخفض (زيد) على اضافة (الغلام اليه) ، وكذلك سائر المعاني،

جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعـــوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل ان أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة عليه» •

ويعني هذا ان الاعراب قرينة يعتمد عليها المتكلم في بيان المعنى المقصود له من استعمال الكلمة في الجملـــة بوضعيتها الخاصة •

والمدرستان النحويتان البصرية والكوفية ومن تبعهما خلا قطربا البصري مجمعون على ما ذكرته •

وقد نص على اجماعهم هذا الزجاجي معقبا قولـــه المنقول في أعلاه بقوله : « هذا قول جميـــع النحويين الا قطربا » لانه ذهب الى الغاء قرينية الاعراب المشـــار اليها ، والى أن الاعراب ظاهرة صوتية ليست لها أية علاقة بالمعاني النحوية •

ومن أنواع الكلم التي يدخلها الاعراب ــ في رأي النحاة ــ الفعل المضارع اذا لم تتصل بـــه نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة ، وفعل الامر عنـــد الكوفيين خاصة •

وقد علل الكوفيون اعراب فعل الامر بأنه مقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر الا انه حـذفت الــلام منه للتخفيف وتبعها حرف المضارعة •

وهو ـ كما ترى ـ رأي باد عليه التكلف لما فيه من تقديرات وحذوف هي خلاف الأصل .

ولأنها خلاف الاصل تتطلب البرهان والشاهد لاثباتها ، ولا دليل على ذلك سوى الاحتمال الذي لايصلح للاعتماد عليه .

فقول البصريين ببنائه أسلم من ورود أمثال هذه الملاحظة عليه .

هذا مضافا الى أنني أبنت في حديث (تقسيم الفعل) : أن الامر ليس بفعل ، لعدم صدق تعريف الفعل عليه ، فهو على هذا خارج من حريم النزاع كما يقول الاصوليون.

وعلل البصريون اعراب الفعل المضارع بمشابهته للاسم في « الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصول والزوائد »[1].

وعلل الكوفيون اعراب الفعل المضارع بما علل به البصريون اعراب الاسم ، وهو اختلاف المعاني عليه ؛ الا أنهم وسعوا في دائرة المعاني الى مايشمل المعاني اللغوية أيضا ، وذلك لان الفعل لا تختلف عليه المعاني النحوية

(١) شرح الأشموني ١/٦٧ .

كالفاعلية والمفعولية والخبرية وما اليها ، فلم تكن حاجته للاعراب بسببها ، ولكن وجد في الحرف الداخل عليه معان لغوية مشتركة في لفظة تفتقر الى قرينة معينة ، وليست تلك القرينة الا الاعراب ، فمثلا الحرف (لا) فيه معنى النفي والنهي ، وعندما يستعمل مع الفعل المضارع تقوم العلامة الاعرابية بدور تعيين المعنى المقصود ، حيث تعين الضمة النفي ويعين السكون النهي .

وتبين هذا بوضوح من قول المحقق الرضي في شرحه على الكافية [1] : « والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لأجل ورود المعاني المختلفة عليه كما في الاسم .

وقال الكوفيون : اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة ، وذلك لانه قد يتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ، فيتعين المضارع تبعا لتعينه، وذلك نحو قولك (لا تضرب) رفعه مخلص لكون (لا) للنفي دون النهي ، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) نصب (تشرب) دليل على كون الواو للصرف (أي عن العطف الى النصب) وجزمه على كونها للعطف .. الخ » .

---

(١) ٢/٢٢٧ .

والذي يؤخذ عليهم هنا :

١ ـ ان تعليل البصريين اعـراب الفعـــل المضارع بمشابهته للاسم لا يعدو أن يكون قياسا (تمثيلا منطقيا) وهو باطل في اللغة لان الطريق الطبيعي للاستـــدلال على اثبات القواعد والمفاهيم اللغوية وخاصـــة النحوية هـــو (الاستقراء) .

أما الاستنتاج القائم على الاحتمال واعتباره علة أو دليلا ، فلا مجال له في اللغة .

مضافا الى أن اعتبار المضارع معربا يتنـــافى ورأي النحاة جميعا ما عدا قطربا في سبب استخدام الاعراب في اللغة العربية ، والذي سبق أن أوضحته وهو بيان المعنى النحوي الذي اكتسبته الكلمة من موقعها في الجملة.

ويعني هذا أن البصريين افترضوا مسبقا أن الفعل المضارع معرب ثم رأوا أن القول باعرابه يصطدم مع رأيهم في علة اعراب الاسماء ، وهي بيان الوظيفة النحوية للاسم ضمن الجملة ، فراحوا يلتمسون لقولهم باعراب المضـــارع علة اخرى ، فلم يجدوا الا المشابهة .

وكان باستطاعتهم أن يقولوا ببنائه لعـــــدم اختلاف المعاني النحوية الموجبة للاعراب عليه ، فيخلصـــــوا من الوقوع في المفارقة التي أشرت اليها .

٢ ـ ان تعميم الكوفيين المعاني الموجبة للاعراب الى المعاني اللغوية ايضا ، وأعني بالمعاني اللغوية هنا تلك المعاني المتأصلة في الكلمة والتي لم تكتسبها من موقعها في الجملة .. ان هذا التعميم لسنا بمضطرين اليه ، وذلك لان تعيين أحد المعنيين أو المعاني للنظ المشترك ، وان كان يتطلب قرينة الا انه لايشترط في القرينة ان تكون هي العلامة الاعرابية ، لان علامات البناء أيضا تقوم بدور القرينة في تعيين المشترك ، وذلك كما في أمثال تاء الفاعل، فانها عندما تضم تكون الضمة ـ وهي علامة بناء ـ دالة على المتكلم ، وعندما تفتح تكون الفتحة ـ وهي علامة بناء أيضا ـ دالة على المخاطب ، وهكذا .

فنحن لأجل أن نحتفظ للاعراب بوظيفته ، وهي استخدامه قرينة دالة على المعنى النحوي للكلمة في الجملة علينا أن نعتبر الفعل المضارع مبنيا هو الاخر ، ونخلص بذلك من تكلف التعليل أو من العلل المتكلفة .

ونحن نقول في الفعل الماضي : انه عندما يقترن بالضمير المتحرك يبنى على السكون ، وعندما يقترن بواو الجماعة يبنى على الضم ، وفيما عدا هاتين الحالتين يبنى على الفتح .

فليكن مثله الفعل المضارع فنقول فيه : انه اذا اقترن بما يسمى بأدوات النصب يبنى على الفتح ، وعندما يقترن

بما يسمى بعوامل الجزم يبنى على السكون ، وفيما عدا هاتين الحالتين يبنى على الضم •

ونصوغ القاعدة هكذا :

١ ـ اذا دخلت على الفعل المضارع (لن) أو (كي) أو (أن) أو (اذن) يبنى على الفتح •

٢ ـ اذا دخلت عليه (لم) او (لما) أو (لام الامر) أو (لا الناهية) أو (احدى أدوات الشرط) يبنى على السكون•

٣ ـ فيما عدا هاتين الحالتين المذكورتين يبنى على الضم •

وما أشار اليه الكوفيون من افتقار بعض الالفاظ المشتركة المستخدمة مع الفعل المضارع مثل (لا) الدالة على النفي والنهي الى ما يعني المعنى المقصود للمتكلم فلا يعدو أن يكون كحروف الجر الدالة على اكثر من معنى، فكما يعتمد في تعيين معنى الحرف الجار المقصود للمتكلم على قرينة السياق يمكن هنا ايضا الاعتماد عليه•

على أن اعتبار العلامة من ضمة أو فتحة أو سكون قرينة معينة للمعنى المقصود للمتكلم لايلزم أن تكون علامة اعراب ، والسبب الذي دعا الى القول بانها علامة اعراب ـ هو افتراض البصريين اعراب الفعل المضارع ، وأخذ الكوفيين برأيهم ، فكما استطعنا ان نعتبر علامة الاعراب

قرينة معينة لأحد المعنيين للفظ المشترك نستطيع أن نعتبر علامة البناء هي الاخرى قرينة على ذلك .

وقد ألمح المحقق الرضي الى حسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون ، قال في شرحه على الكافية [1] : « ولولا كراهية الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون، لأن عمل ما يسمى جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وذلك لأن أصل كل كلمة اسما كانت أو فعلا أو حرفا أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثم لا تطلب العلة للبناء على السكون ، وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو أصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا » .

ولا أدري كيف يعتبر الشيخ الرضي مثل هذا الاجماع حجة ، وهو غير قائم على النقل عن العرب، وانما على احتمال أو استنتاج أساسه الاحتمال ، ذلك أن اجماع النحاة انما يكون حجة اذا كان منعقدا على المنقول عن العرب .

ونخلص من كل هذا الى النتيجة التالية وهي :

أن جميع الافعال مبنية ، وأن الاعراب يختص بالاسماء .

---

(1) ٢٢٣/٢ .

اسناد الفعل

لعله من المستغرب أن نجد النحاة لايعطون الاسناد أهمية كبرى مع معرفتهم بان الكلام أو الجملة التامة ــ اسمية كانت أو فعلية ــ تتقوم من عنصري الاسناد (المسند اليه) و (المسند) ، ذلك أن النحو ــ في حقيقته ــ هو الجملة والاعراب ، فلا يعقدون له الباب الخاص، وانما يذكرونه استطرادا ، وقد لا يذكره بعضهم حتى من باب الاستطراد .

وهذا بعكس ما نراه عند علماء المعاني ، فقد أعطوه الاهمية المطلوبة وأولوه الاهتمام المناسب .

ومن هنا لابد للباحث في الاسناد نحويا من الرجوع الى دراسات علماء المعاني فيه .

والمجال الذي ذكر النحويون فيه الاسناد ــ واستطرادا ــ هو تعريف الكلام .

أما البلاغيون فقد عقدوا له بابا خاصا درسوا فيه الاسناد والمسند اليه والمسند دراسة مستوعية ووافية.

ومن ذكر الاسناد ضمن تعريف الكلام من النحاة ابن مالك ، فقد جاء في (التسهيل) : « والكلام : ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته »[1] .

وفي ضوء مثل هذا التعريف النحوي للكلام عرفت المعاجم اللغوية الاسناد بما يلي :

ففي تعريفات الجرجاني[2] : « الاسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة ، أي على وجه يحسن السكوت عليه »

وفي محيط البستاني[3] : « والاسناد عند أهل العربية ، هو ايقاع نسبة تامة بين الكلمتين كنسبة الخبر الى المبتدأ في نحو (زيد قائم) والفعل الى الفاعل في نحو (قام زيد) ، ويسمى المنسوب مسندا والمنسوب اليه مسندا اليه » .

وفي المعجم الوسيط[4] : « الاسناد (عند علماء

---

(١) التسهيل ٣ .
(٢) التعريفات ٢٢ .
(٣) مادة : سند .
(٤) مادة : سند .

العربية) ، ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد معنى تاما» •

أما في علم المعاني فيأخذ الاسناد المفهوم نفسه مع توسع في البحث والعرض •

ففي (عقد الجمان) لليازجي ، بعد أن يقسم الجملة على نوعيها الاسمية والفعلية ، ويعرف كل نوع منهما مع التمثيل له ، يعرف الاسناد بما يلي : « الاسناد : هو ايقاع نسبة تامة بين جزئيها (يعني الجملة) الرئيسين »[1] وهما المسند اليه والمسند •

فالاسناد في ضوء هذه التعاريف هو : الربط أو العلاقة القائمة بين المسند اليه والمسند اللذين يتألف منهما الكلام أو الجملة التامة •

والاسناد أو العلاقة المذكورة تتنوع بحسب الاستقراء الى ثلاثة أنواع هي :

١ ــ علاقة الوصفية : وهي الربط القائم بين المبتدأ وخبره الاسمي ، نحو (زيد عالم) •

٢ ــ علاقة الفاعلية : وهي الربط القائم بين المبتدأ وخبره الفعلي في الجملة الاسمية ، نحو (زيد يعلم) ••• وبين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، نحو (علم زيد)•

---

(١) عقد الجمان ٩ •

٣ ــ علاقة المفعولية : وهي الربط القائم بين المبتدأ وخبره الفعلي المبني للمجهول في الجملة الاسمية ، نحو (زيد قتل) •• وبين الفعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية، نحو (قتل زيد) •

وعلى أساس من هذا التنويع للعلاقة القائمة بين المسند اليه المسند نستطيع ان ندرك وظيفة الاسناد في الجملة ، وهي تبيان نوعية العلاقة بين عنصري الجملة الاساسيين المسند اليه والمسند •

كما أننا من هذا نخلص ايضا الى أن الفعل يسند الى الاسم في الجملة الاسمية وفي الجملة الفعلية •

وفي كلتا الحالتين لا تأتي علاقته الاسنادية الا فاعلية أو مفعولية •

وفي الحالة التي يصبح الفاعل معلوما بقرينة السياق أو الحال يستغني الفعل عن الاسناد ، وتستغني الجملة عن التقدير ، كما في الآيات التاليات :

ــ (كلاّ إذا بلغتِ التّراقيَ)[١] .

ــ (وظَنَّ أنّهُ الفراق)[٢] .

ــ (ثُم كان علقةً فَخَلَقَ فَسَوّى)[٣] .

---

(١) سورة القيامة آية ٢٦ •

(٢) سورة القيامة آية ٢٨ •

(٣) سورة القيامة آية ٣٨ •

المراجــع

الكتب :

١ ــ الاجرومية ، ابن آجــروم ت ٧٢٣ هـ ، ط دار الفكر (مع شرح العلامة الكفراوي) .

٢ ــ اسرار العربية ، ابو البركات بن الانبــاري ت ٥٥٧ هـ ، تحـ محمد بهجة البيطار ، دمشـق ١٣٧٧ هـ ــ ١٩٥٧م .

٣ ــ الاعلام ، الزركلي ت ١٣٩٦هـ ، بيروت ١٩٧٩ ط ٤ .

٤ ــ اقســام الكلام العربي ، دكتــــور الساقي ، القاهــرة ١٣٩٧ ــ ١٩٧٧م .

٥ ــ الالفية ، ابــن مالك ت ٦٧٢ هـ (ضـمن مجموع مهمات المتون) ط ٤ ، ١٣٦٩هـ ــ ١٩٤٩م .

٦ ــ الانصاف ، ابو البركــات بن الانبــــاري ت ٥٥٧هـ ، تحـ محمد محيى الدين عبد الحميــــد ، القــــاهرة ١٣٦٤هـ ــ ١٩٤٥م ، ط ١ .

٧ ــ الانموذج ، الزمخشري ٥٣٨هـ (مع شرحه ضمن جامع المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥هـ .

٨ ـ اوضح المسالك ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، بيروت ١٩٦٦م ، ط ٥ .

٩ ـ الايضاح ، الزجاجي ت ٣٣٧هـ ، تحـ مازن المبارك، القاهرة : ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م .

١٠ ـ التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، تحـ محمد كامل بركات ، القاهرة : ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

١١ ـ التعريفات ، الجرجاني ٨٣٨ هـ ، بيروت ١٩٧٨ م .

١٢ ـ تنقيح الازهرية ، محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة : ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م ، ط ١١ .

١٣ ـ التوطئة ، الشلوبيني ت ٦٤٥هـ ، تحـ المطوع ، القاهرة : ١٩٧٣م .

١٤ ـ جامع الدروس العربية ، الغلاييني ت ١٣٦٤هـ ، صيدا : ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م ، ط ٩ .

١٥ ـ الجامع الصغير ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، تحـ الدكتور الهرميل ، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٦ ـ الدرر اللوامع ، الشنقيطي ت ١٣٣١هـ ، ط٢ بالافست ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٨ ـ اوضح المسالك ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، بيروت ١٩٦٦م ، ط ٥ .

٩ ـ الايضاح ، الزجاجي ت ٣٣٧هـ ، تح مازن المبارك، القاهرة : ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م .

١٠ ـ التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، تح محمد كامل بركات ، القاهرة : ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .

١١ ـ التعريفات ، الجرجاني ٨٣٨ هـ ، بيروت ١٩٧٨ م .

١٢ ـ تنقيح الازهرية ، محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة : ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م ، ط ١١ .

١٣ ـ التوطئة ، الشلوبيني ت ٦٤٥هـ ، تح المطوع ، القاهرة : ١٩٧٣م .

١٤ ـ جامع الدروس العربية ، الفلاييني ت ١٣٦٤هـ ، صيدا : ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م ، ط ٩ .

١٥ ـ الجامع الصغير ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، تح الدكتور الهرميل ، القاهرة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٦ ـ الدرر اللوامع ، الشنقيطي ت ١٣٣١هـ ، ط٢ بالافست ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

١٧ ـ شرح الفية ابن مالك ، ابن الناظم ت ٦٨٦هـ ، بيروت ١٣١٢هـ .

١٨ ـ شرح الفية ابن مالك ، الأشموني ت نحو ٩٠٠هـ ، القاهرة : م عيسى البابي الحلبي وشركاه .

١٩ ــ شرح الفية ابن مالك ، ابن عقيل ت ٧٦٩هـ ، القاهرة ١٩٧٤ م – ١٣٩٤ هـ ، ط ١٦ .

٢٠ ــ شرح الفية ابن مالك (لازهار الزينية) ، زيني دحلان ت ١٣٠٤هـ ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية .

٢١ ــ شرح الانموذج ، الاردبيلي ت ٦٤٧هـ ، (ضمن جامع المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥هـ .

٢٢ ــ شرح التسهيل ، ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، تحـ الدكتور عبد الرحمن السيد ، القاهرة ١٩٧٤م ، ط ١ .

٢٣ ــ شرح شذور الذهب ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، (بهامش حاشية العدوي) ، القاهرة : دار احياء الكتب العربية .

٢٤ ــ شرح قطر الندى ، ابن هشام ت ٧٦١هـ ، القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م ، ط ١٣ .

٢٥ ــ شرح قطر الندى (مجيب الندا) ، الفاكهي ت ٩٧٢هـ القاهرة ١٢٩٢هـ .

٢٦ ــ شرح الكافية ، الرضي ت ٦٨٦هـ ، بيروت ، بالاوفست لطبعة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ .

٢٧ ــ شرح الكافية ، ملاجامي ت ٨٩٨هـ ، (مع مصباح المعاني ــ شرحه باللغة الاوردية) ، الهند ١٣٧٨هـ.

٢٨ ــ الصاحبي ، ابن فارس ت ٣٩٥هـ ، تحـ الشويمي، بيروت ١٩٦٣م .

٢٩ ــ الصمدية ، العاملي ت ١٠٣١هـ ، (ضمن جامع المقدمات) ط حجر بايران ١٣٦٥هـ .

٣٠ ـ عقد الجمان ، اليـــازجي ت ١٢٨٧هـ ، بيـــروت ١٩٤٨م ، ط ١٣ .

٣١ ـ الفعل : زمانه وابنيته ، الدكتور السامرائي ، بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٣٢ ـ الفلسفة اللغوية ، جرجي زيـــدان ت ١٣٣٢هـ ، القاهرة ١٩٢٣م ، ط ٣ .

٣٣ ـ الفهرست ، ابن النديم ت ٤٣٨هـ ، بيـــروت : دار المعرفة .

٣٤ ـ فوائد الاصول ، الكاظمي ت ١٣٦٥هـ ، م العلميـــة ١٣٦٨ هـ .

٣٥ ـ في النحو العربي : نقد وتوجيه ، الدكتور المخزومي، صيدا ١٩٦٤م ط ١ .

٣٦ ـ الكافية ، ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ (ضمن مجمـــوع مهمات المتون ، القاهرة ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م ، ط ٤ .

٣٧ ـ كتاب سيبويه ت ١٨٥هـ ، بولاق ١٣١٦هـ ، ط ١ .

٣٨ ـ كتاب فـي المنطق : العابـرة ، الفارابي ت ٣٣٩ هـ ، تحـ الدكتور محمد سليم سالم ، القاهرة ١٩٧٦م .

٣٩ ـ كفاية الأصول ، الخراساني ت ١٣٢٩هـ ، ط حجـر بايران ١٣٦٣هـ .

٤٠ ـ الكواكب الدرية ، الأهـــدل ١٢٩٨هـ ، القـــاهرة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م .

٤١ ـ اللمع ، ابن جني ت ٣٩٢هـ ، تحـ فائـــز فارس، الكويت : دار الكتب الثقافية .

٤٢ ـ المباحث اللغوية في العراق ، الدكتور مصطفى جواد ت ١٣٨٩هـ ، القاهرة ١٩٥٥م .

٤٣ ـ محيط المحيط ، البستـــاني ت ١٣٠٠هـ ، بيروت ١٩٧٧م .

٤٤ ـ مختار الصحاح ، الرازي ٦٦٦هـ ، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٤٥ ـ مختصر النحو ، الدكتور الفضلي ، جدة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م ، ط ٧ .

٤٦ ـ مدرسة الكوفة ، الدكتور المخزومي ، بغداد ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥م .

٤٧ ـ المرتجل ، ابن الخشاب ت ٥٦٧هـ ، تحـ علي حيدر ، دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م .

٤٨ ـ المزهر ، السيوطي ت ٩١١هـ ، القاهرة : م عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ ، ط ١ .

٤٩ ـ المساعد ، ابن عقيل ت ٧٦٩ هـ ، تحـ بركات ، دمشق ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٥٠ ـ المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، الشهـــابي ، القاهرة ١٩٥٥م .

٥١ ـ معجم شواهد العربية ، هارون ، القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ، ط ١ .

٥٢ ـ المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكـريم ، عبد الباقي، القاهرة : دار مطابع الشعب .

٥٣ ـ المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ، ط ٢ .

٥٤ ـ المفصل ، الزمخشري ت ٥٣٨هـ ، بيروت ـ ط ٢ .

٥٥ ـ المقرب ، ابن عصفور ت ٦٦٩هـ ، تحـ الجواري والجبوري ، بغداد ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م ، ط ١ .

٥٦ ـ الموجز ، ابن السراج ت ٣١٦هـ ، تحـ الشويمي ودامرجي ، بيروت ١٩٦٥ .

٥٧ ـ القرآن ، الجواري ، بغداد ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

٥٨ ـ النحو الوافي ، عباس حسن ، القاهرة ١٩٦٣م، ط٢ .

٥٩ ـ همع الهوامع ، السيوطي ت ٩١١هـ ، بيروت : دار المعرفة .

٦٠ ـ الواضح ، الزبيدي ت ٣٧٩هـ ، تحـ الدكتور امين السيد ، القاهرة ١٩٧٥م .

الدوريات :

١ ـ مجلة الاستاذ ـ كلية التربية ـ جامعة بغداد (وسائل النهوض بالعربية للدكتور مصطفى جواد) ، المجلد السابع ١٩٥٩م .

٢ ـ مجلة كلية الاداب ـ جامعة بغداد (ابو سعيد السيرافي وكتاب سيبويه للدكتور ابراهيم السامرائي) ، العدد التاسع ١٩٦٦ م .

الفهرس